



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

الإطار الاستراتيجي متوسط المدى

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة

الشعب الفلسطيني

2011-2008



المحتويات:

3	تمهيد:
4	نظرة عامة:
5	1. تحليل الوضع:
5	نظرة عامة إلى الوضع السياسي
6	خلفية اجتماعية - اقتصادية
12	2. الدروس المستفادة:
13	3. الاتجاهات والتحديات:
15	4. الطريق إلى الأمام: الإطار والنهج الاستراتيجي متوسط المدى لمساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني
15	بيان الرؤية
16	الأهداف العامة والمحددة والغايات الإستراتيجية
18	5. الهدف المحدد رقم 1: تعزيز سبل المعيشة المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاعتماد على الذات
27	6. الهدف المحدد رقم 2: تحسين عملية تطوير مؤسسات تتسم بالكفاءة والمساعدة
35	7. الشراكات التمويلية



تمهيد:

تعتبر الأرض الفلسطينية المحتلة بيئة معقدة بطمح شعبها إلى بناء الدولة والسلام والاعتماد على الذات والأمن البشري والكرامة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتقديم المساعدات الإنسانية، لا تزال عوامل النزاع الدائر والاحتلال والضبابية السياسية تترك أثراً شديداً الوطأة على السكان. كما شهد الاقتصاد في الأعوام الأخيرة حالة من الركود وارتفعت معدلات الفقر وتقلصت فرص التشغيل وتراجعت قدرات جهاز الدولة. وأصبح السكان الفلسطينيون يكافحون، أكثر من أي وقت سابق، للوصول إلى أماكن العمل والدراسة والمرافق الطبية وغيرها من الخدمات الأساسية، إلى جانب الصعوبات البالغة في وصول البضائع إلى الأسواق. وشهدت المنطقة ظهور مشكلات جديدة أيضاً، مثل انقطاع التواصل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما أن الأطراف التي تسعى لدعم الأرض الفلسطينية المحتلة في جهود التنمية والإغاثة والتعافي من الأزمة، بما في ذلك الجهود البعيدة المدى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تواجه تحديات مختلفة ودائمة التغيير.

في ظل هذا السياق، أدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني الحاجة إلى تحديث نهج عمله وتعزيز قدرته على الاستجابة. وبالتالي تم العمل على وضع إطار استراتيجي جديد من خلال مساهمات قيمة من جانب السلطة الفلسطينية والمانحين ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة وأعضاء المجتمع المدني الفلسطيني. كما اكتسب البرنامج، من خلال سلسلة من المسوح المنزلية، رؤية جديدة للوضع على أرض الواقع بخصوص الفقر والبطالة واستراتيجيات التكيف التي تبناها السكان. وقد ساعدنا تحليل هذه الرؤية والمعلومات في التخطيط للفترة القادمة.

سيواصل البرنامج، في الأعوام القادمة، دعم كافة الجهود الساعية لتحقيق السلام كعامل أساسي يمهّد للتنمية البشرية. ونحن نأمل أن تلقى المبادرات الراهنة الجارية حالياً النجاح. كما سيواصل البرنامج العمل بشكل وثيق مع السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني والمانحين ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وسيتم تقديم الدعم للأرض الفلسطينية المحتلة لصالح تطوير البنية التحتية الأساسية. وفي الوقت ذاته، سيستفيد البرنامج من معرفته المؤسسية للمساهمة في بناء مؤسسات مستدامة في مجال الحكم الديمقراطي والأمن البشري ومكافحة الفقر وبناء سبل المعيشة المستدامة. كما سيدعم البرنامج الأرض الفلسطينية المحتلة لتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتعزيز الاعتماد على الذات، وإجراء الإصلاحات والاستثمارات التي تضع على سلم أولويتها إزالة العوائق التي تمنع المواطنين، وخاصة الفقراء، من تحقيق طاقاتهم الكاملة.

بودي أن أنتهز هذه الفرصة لأقدر وأشكر كل الذين ساهموا في وضع هذا الإطار الاستراتيجي المتوسط المدى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني للفترة 2008-2011.

بينز تويبرغ-فراندرن

الممثل الخاص للمدير العام

القدس - آذار/مارس 2008



نظرة عامة:

تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني من خلال قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة (147/33) في 20 كانون الثاني/ديسمبر 1978. دعا هذا القرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع الوكالات المختصة والمنظمات الأخرى في نطاق الأمم المتحدة، لتكثيف جهوده من أجل: "تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني من خلال تحديد احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية وإقامة مشاريع ملموسة بهدف تليبيتها".¹

ومع أن البيئة التي يعمل فيها البرنامج الآن قد تغيرت، إلا أن هشاشة المؤسسات الفلسطينية وارتفاع درجة انكشاف الفلسطينيين أمام البطالة والفقر يؤكدان أن المهام التي فوض بها البرنامج لا تزال مناسبة لهذا الوقت بقدر ما كانت مناسبة لوقت تأسيسه في عام 1978.

وفي انسجام مع هذه المهام، يواصل البرنامج أداء دور مهم في دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.² ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، استثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، في شراكة مع المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني والمانحين، أكثر من 700 مليون دولار أمريكي³ في دعم الشعب الفلسطيني بهدف:

- تحسين تقديم الخدمات وتيسير الوصول إليها من خلال تطوير البنية التحتية الأساسية (الطرق، والجسور، وشبكات الكهرباء، والمدارس، والمستشفيات، والمسكن، والبنية التحتية الثقافية والترفيهية، والمباني المجتمعية الصغيرة).
- تحسين الإنتاجية الريفية والحضرية واستعادة سبل المعيشة.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- تطوير السياسات والاستراتيجيات وأطر العمل المعيارية والنظم لتحسين قدرة المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني على تقديم الخدمات الأساسية.
- تقديم الدعم لصالح إدرار الدخل، وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، والحكم الرشيد، والحد من الفقر بشكل عام، والخدمات الاستشارية ذات العلاقة.
- المساهمة في إعداد مجموعة من التقارير البارزة، أهمها التقرير الفلسطيني للتنمية البشرية، والتقرير الفلسطيني حول الأهداف الإنمائية للألفية، وتقارير تقييم الفقر.

¹ يرجى الرجوع إلى الملحق 3: قرار الجمعية العمومية رقم 147/33.

² تتكون الأرض الفلسطينية المحتلة من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية (يرجى الرجوع إلى الأمم المتحدة: قرار مجلس الأمن رقم 242).

³ يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني أن يصل متوسط مستوى إنفاقه إلى \$65.5 مليون دولار كما كان قبل 2006 ومجموع المنح المقدمة أكثر من \$145 مليون دولار كما في عام 2006.



وسيسعى البرنامج في المستقبل إلى تعزيز مهام دعمه للشعب الفلسطيني من خلال استكشاف مناهج جديدة والبناء على قدراته المؤسسية وشراكاته الاستراتيجية. كما وسيركز على الجوانب المتعلقة بالحكم الديمقراطي والحد من الفقر والتي ستدعم جهود السلطة الفلسطينية الحالية لتنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية.

1. تحليل الوضع⁴:

نظرة عامة إلى الوضع السياسي:

إن التوصل إلى فهم معمق للتحديات الإنسانية والتنمية الماثلة يستدعي إلقاء نظرة عامة إلى بعض التطورات السياسية المحددة للوضع.

لقد انقضى أكثر من أربع عقود منذ أن بدأ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. كما يصادف العام 2008 مرور 21 عاماً على انطلاق الانتفاضة الأولى، والتي جاءت بمثابة هبة شعبية عفوية مهدت الطريق للمفاوضات الدولية التي أفضت إلى اتفاقيات أوسلو السلمية في العام 1993.

تلا ذلك الدخول في مفاوضات الوضع النهائي حول القضايا الرئيسية، مثل اللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة ووضع القدس والتشارك في الموارد المائية والترسيم النهائي للحدود، إلا أن هذه المفاوضات قد أخفقت على الرغم من التدخلات الدولية المكثفة.

وفي 28 أيلول/سبتمبر 2000، اندلعت الانتفاضة الثانية معلنة فشل اتفاقيات أوسلو. وبالنتيجة، شهد النزاع تصعيداً لمستويات غير مسبوقة. وترنح الاقتصاد الفلسطيني وسبل معيشة السكان الفلسطينيين بفعل سياسات الإغلاق وما رافقها من اجتياحات عسكرية إسرائيلية كبيرة الحجم ومطولة في كثير من الأحيان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أخفقت المبادرات العديدة التي سعت إلى إنهاء النزاع، ومع مرور الوقت، أخذت إمكانيات بناء دولة فلسطينية مستقبلية قادرة على الحياة بالتآكل بشكل تدريجي خاصة مع استمرار الاحتلال. وأصبح الجدار الفاصل، الذي بدأ بناؤه في الضفة الغربية في نيسان/إبريل 2002 والمشيّد من الفولاذ والإسمنت المسلح، يمثل عاملاً رئيسياً مساهماً في تردي الحياة الفلسطينية. وعلى الرغم من صدور رأي استشاري عن محكمة العدل الدولية وقرار للجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 2005 يعلنان عدم شرعية الجدار ويدعوان إسرائيل إلى إزالته، إلا أن بناء الجدار لا زال مستمراً.

وفي أعقاب انتخاب السيد محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية في 9 كانون الثاني/يناير 2005، بدأ أن ثمة فسحة متاحة لتحسين العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون عن "خطة للانسحاب" من قطاع غزة وأربع مستوطنات صغيرة في الضفة الغربية، كما تم الاتفاق على هدنة متبادلة، ولكنها لم تصمد في

⁴ أنشأت المعلومات المقدمة في الجزء الخاص بتحليل الوضع أساساً للوضع العام في الأرض الفلسطينية المحتلة عند البدء بكتابة الإطار الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، مما يسمح بقياس المتغيرات والتأثيرات كنتيجة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للبرنامج.



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

واقع الحال. وفي خريف العام 2005، أعادت إسرائيل انتشار قواتها إلى خارج قطاع غزة بشكل أحادي الجانب، ولكنها احتفظت بسيطرتها على الحدود والمعابر.

وعندما فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وشكلت حكومة في آذار/مارس 2006، أوقفت كل من إسرائيل واللجنة الرباعية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا) المحادثات مع الحكومة الفلسطينية الجديدة والمساعدات المقدمة لها ما لم تعلن عن إدانتها للعنف واعترفت بإسرائيل واحترمت اتفاقيات السلام مع إسرائيل. وبما أن حماس رفضت الامتثال لهذه المطالب، فقد تم وقف المساعدات وفرض مقاطعة دبلوماسية للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى احتجاز إسرائيل للعوائد الضريبية التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، مما أدى بمجموعه إلى شل قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات الأساسية، إلى جانب تعليق غالبية مبادرات التنمية وبناء القدرات.

وفي آذار/مارس 2007، تم تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولكن ذلك أخفق سواءً في رفع العقوبات الدولية أو في احتواء الاقتتال الفصائلي وإراقة الدماء. ثم قامت حماس، في حزيران/يونيو 2007، بإقصاء فتح من قطاع غزة وبادر الرئيس عباس إلى إقامة حكومة طوارئ في الضفة الغربية.

وفيما بعد استبدلت حكومة الطوارئ بحكومة تصريف أعمال قائمة في الضفة الغربية بقيادة رئيس الوزراء سلام فياض. وبالنتيجة، حررت إسرائيل جزءاً من العوائد الضريبية المحتجزة لديها، ورفع المجتمع الدولي مقاطعته للمعونات والعلاقات الدبلوماسية.

ومع ذلك، لا تزال السلطات القائمة كأمر واقع في قطاع غزة تتعرض للإهمال والعزلة. وأصبح قطاع غزة مختقفاً نتيجة نظام إغلاق مشدد يقيد حركة السكان بشكل حاد ويمنع الصادرات ولا يسمح إلا بدخول الحد الأدنى من المعونات الإنسانية.

خلفية اجتماعية-اقتصادية:

لقد تركت التطورات السياسية، سواءً الفلسطينية-الإسرائيلية أو الفلسطينية الداخلية، أثراً بالغ الشدة على الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للسكان الفلسطينيين. وقد حلت هذه التطورات محل التفاؤل بطاقات الاقتصاد الفلسطيني وساد التشكك بخصوص إمكانية بناء اقتصاد فلسطيني مستدام.

اقتصاد متدهور:

بشرت حقبة أوسلو (1993-2000) بفترة من النمو الاقتصادي والتفاؤل بخصوص تطور الاقتصاد الفلسطيني بشكل قادر على الحياة. إلا أن الانتفاضة الثانية أفرزت مجموعة من الأوضاع المعاكسة، وخاصة نظام الإغلاق المشدد المفروض حول الأرض الفلسطينية المحتلة وفي نطاقها، والذي يعيق بشدة حركة الناس والبضائع ويتسبب بتأثيرات ضارة بالواقع الأمني وثقة المستثمرين. فضلاً عن ذلك، تحول التعافي الاقتصادي المتواضع ومعدلات النمو الإيجابية التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني في الفترة 2003-2005 إلى حالة من التراجع والعودة من جديد إلى معدلات النمو



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

السلبية بسبب المقاطعة المالية والدبلوماسية للسلطة الفلسطينية واحتجاز إسرائيل لضرائب المقاصة الخاصة بالسلطة الفلسطينية بعد وقت وجيز من فوز حماس بالانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير 2006.

أدى هذا التراجع الاقتصادي إلى ارتفاع العجز في موازنة السلطة الفلسطينية إلى أكثر من بليون دولار أمريكي، وإلى انخفاض ملموس في الموارد والنفقات الحكومية، مما زاد في تقويض قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات الأساسية للفلسطينيين. إلى جانب ذلك، لم تعد السلطة الفلسطينية قادرة على دفع الرواتب لحوالي 164.000 موظف في قائمة العاملين فيها، والذين يعيلون قرابة 1.3 مليون شخص.

إن الإغلاقات التي تواصلت في الأشهر العشرين الماضية، وخاصة حول قطاع غزة، قد زادت من استيراد المنتجات الإسرائيلية المصنعة بالكامل تقريباً، بدلاً من استيراد المواد الأولية التي كان بإمكانها أن تحفز القطاع الخاص والنشاط الصناعي في الأرض الفلسطينية المحتلة ويحول دون استمرار التدهور في صادر الخدمات والبضائع الفلسطينية.⁵ وبالتالي، أصبحت القدرات الصناعية تتضاءل وغدا الاستهلاك وليس التصدير هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي،⁶ فيما أن العزلة الفلسطينية عن الأسواق الإقليمية والعالمية لم تعد مجرد خطر بل أصبحت واقعاً راسخاً. إن هذه التطورات تتعكس على شكل انخفاض في متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 40% إلى ما دون مستواه للعام 1999.⁷

كما شهدت سبل المعيشة الشخصية تدهوراً مدمراً خلال الربع الأخير من العام 2007 بسبب التصعيد الأخير في شدة الإغلاقات الإسرائيلية والتقييد المشدد الذي تم فرضه على عمليات الاستيراد والتصدير بعد فرض حماس لسيطرتها على قطاع غزة. فحسب اتحاد الصناعات الفلسطينية، فقدت أكثر من 100.000 فرصة عمل في القطاع الخاص في غزة، وأغلقت 95% من الصناعات، فيما أن الصناعات التي لا زالت باقية تعمل دون طاقتها المعتادة. وقد أدى استمرار هذا الوضع إلى انهيار القطاع الخاص.

وكان من الممكن أن يصل التراجع الاقتصادي إلى ما هو أسوأ من ذلك بكثير لولا تدفق المعونات الإنسانية والتحويلات المالية الخاصة من الخارج بحجم أكبر من المتوقع.⁸ ففي العام 2006، بلغت المعونات الخارجية 750 مليون دولار، ورغم أنها لم تقدم مباشرة إلى السلطة الفلسطينية بل من خلال قنوات بديلة، إلا أن هذا المبلغ اقترب من ضعف حجم المساعدات التي جرى تقديمها عام 2005. وفي النصف الأول من العام 2007، تم تقديم 450 مليون دولار من المساعدات، فيما تنتبأ السلطة الفلسطينية بحاجتها السنوية إلى 1.62 مليار دولار من الدعم الخارجي حتى تتمكن من سد عجزها المالي.⁹ وفي محاولة لتلطيف أثر الضائقة على المواطنين، تم توجيه الغالبية العظمى من المساعدات الخارجية المقدمة في الأعوام الأخيرة نحو المعونات الإنسانية على حساب المساعدات التنموية التي ثمة حاجة ماسة لها بهدف تمكين قدرات السلطة الفلسطينية. إن تشكيل حكومة تصريف الأعمال تمثل فرصة للعودة إلى

⁵ IMF – The World Bank West Bank and Gaza, “Economic Developments in 2006 – A First Assessment”, March 2007.

⁶ UNCTAD, “Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people”, 11 July 2007.

⁷ IMF – “Macro economic and fiscal Developments in the West Bank and Gaza, AHLC Meeting, 24.”

⁸ IMF – The World Bank West Bank and Gaza, “Economic Developments in 2006 – A First Assessment”, March 2007.

⁹ The World Bank, “Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery”, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 24 September 2007.



المبادرات التنموية في الضفة الغربية، فيما سيظل الدعم الدولي الموجه إلى قطاع غزة، في ظل الواقع السياسي الراهن، منحصراً في أغلبه بالمعونات الإنسانية.

سوق العمل في ظل الأزمة:

بقيت معدلات البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة على مستوى مرتفع بشكل ثابت منذ بدء الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000، حيث ارتفعت البطالة من 14.1% في عام 2000 إلى 23.6% في عام 2006.¹⁰ وكان أثر الهبوط الاقتصادي العام والمصاعب التي يواجهها القطاع الفلسطيني الخاص سلبياً على سوق العمل، مع ما تلاه من تساؤل في فرص العمل المنتج. وضاعفت القيود على الحركة والوصول، سواءً في داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أو إلى سوق العمل في إسرائيل، من حجم العقبات التي يواجهها العمال في الوصول إلى فرص العمل أو الأعمال التجارية التي قد تكون متاحة خارج مناطق سكنهم. وإذا تحدثنا بشكل أكثر تحديداً، فقد كانت الأرض الفلسطينية المحتلة تعتمد تقليدياً على العمل في إسرائيل. وبلغ هذا الاعتماد ذروته في عام 1999، حينما كانت نسبة 25.9% من القوى العاملة في الضفة الغربية و11.0% من القوى العاملة في غزة تعمل في إسرائيل أو في المستوطنات الإسرائيلية. وبالمقابل، بلغت هذه النسبة في الربع الثاني من العام 2007 12.9% (للضفة الغربية) و0% (لغزة).

وقد ارتفعت معدلات البطالة بشكل أكثر حدة في قطاع غزة (من 18.7% عام 2000 إلى 34.8% عام 2006) مما هي في الضفة الغربية (من 12.1% عام 2000 إلى 18.6% عام 2006). وبحلول الربع الثالث من العام 2007، بلغ متوسط معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة 23.3%، بواقع 32.9% في قطاع غزة و18.6% في الضفة الغربية).¹¹ ومع أن النصف الأول من العام 2007 يظهر انخفاضاً طفيفاً في معدل البطالة، فلا ينبغي أن يرى المرء في ذلك دلالة على أن الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل يسيران في طريق التعافي. بل إن هذا الانخفاض في معدل البطالة يشير إلى تكيف تدريجي لسوق العمل مع الأوضاع السائدة والناشئة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث عمل القطاع العام، الذي يعاني أصلاً من التضخم، وكذلك قطاع الزراعة، على امتصاص الصدمات. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الأرقام الخاصة بالبطالة لا تأخذ في الحسبان عدد العمال المحبطين الذين توقفوا عن البحث بنشاط عن فرصة للعمل. وإذا أضفنا عدد هؤلاء، فسيبلغ معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة 29.1% في الربع الثالث من العام 2007، بواقع 25.2% في الضفة الغربية و37.6% في قطاع غزة.¹²

كان قطاع الخدمات (التعليم، الصحة، الإدارة العامة) القطاع الرئيسي الذي يوفر فرص عمل جديدة منذ الانتفاضة الثانية. وحدث ذلك في الموازاة مع فقدان فرص العمل في القطاعات الأخرى، مثل البناء والتصنيع (المجالات القادرة بشكل خاص على استيعاب الأيدي العاملة في إسرائيل). ففي الربع الثالث من العام 2007، وظف قطاع الخدمات 35.2% من العاملين المشتغلين (28.6% في الضفة الغربية و40.2% في غزة).¹³ وكان توسيع التوظيف في السلطة

¹⁰ حسب معيار منظمة العمل الدولية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، نيسان-حزيران 2007، مؤتمر صحفي في 7 آب/أغسطس 2007.

¹¹ المرجع السابق.

¹² حسب تعريف منظمة العمل الدولية الموسع. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، نيسان-حزيران 2007، مؤتمر صحفي في 7 آب/أغسطس 2007.

¹³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، نيسان-حزيران 2007، مؤتمر صحفي في 7 آب/أغسطس 2007.



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

الفلسطينية السبب الرئيسي لهذه الزيادة. فخلال الربع ذاته، شكل موظفو السلطة الفلسطينية 22.3% من مجموع القوى العاملة المشتغلة، بالمقارنة مع 17.4% عشية الانتفاضة. ومع ذلك، فإن موظفي السلطة الفلسطينية أنفسهم قد تضرروا بشدة بفعل الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، وتلقى أغلبهم رواتبهم إما بشكل جزئي أو غير منتظم منذ آذار/مارس 2006.

لا يزال النمو السكاني للفلسطينيين يسير على وتيرة مرتفعة تبلغ 3.3% في السنة. ويتسم السكان بطابع فتي، حيث أن 46% يبلغون من العمر 14 عاماً فأقل.¹⁴ ينعكس ذلك على سوق العمل، والذي نمت بنسبة 5.4% في عام 2006.¹⁵ وليس من المفاجئ أن يكون الشباب أكثر الفئات المتضررة من البطالة، والتي بلغ معدلها 40.2% في أوساط الفئة العمرية 20-24 عاماً (بواقع 33.7% في الضفة الغربية و52.0% في غزة) و36.2% للفئة العمرية 15-19 عاماً (بواقع 29.3% في الضفة الغربية و53.8% في غزة). ومن بين الفئات الشابة، تعتبر النساء في الفئة العمرية 20-24 عاماً الأكثر تضرراً، حيث بلغ معدل البطالة في أوساطهن 56.4% (بالمقارنة مع 36.5% للرجال في الفئة العمرية ذاتها). وإذا أخذنا المستوى التعليمي في الاعتبار، فسجد أعلى معدل للبطالة بين النساء الحاصلات على 13 سنة فأكثر من التعليم (بمعدل بطالة يبلغ 38.1%)، فيما كان معدل البطالة بين الرجال في الفئة العمرية ذاتها في أخفض مستوياته بواقع 18.1%.¹⁶ ومن الواضح أن عدم قدرة سوق العمل على إتاحة فرص للعمل الكريم وأفاق للمستقبل للأجيال الشابة يمثل عقبة سيكون لعدم معالجتها عواقب بعيدة المدى على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة خاصة إذا استمرت القيود على الحركة والحصار من الجهة المحتلة.

وإذا نظرنا إلى التأثيرات من منظور النوع الاجتماعي سنجد أن مشاركة الإناث في سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة تأتي ضمن أخفض النسب في العالم بواقع 15.7% (17.9% في الضفة الغربية و11.5% في غزة). وللمقارنة، يبلغ متوسط هذه النسبة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 29% ويبلغ متوسط النسبة على مستوى العالم 52%.¹⁷ إلى جانب ذلك، تتسم سوق العمل الفلسطينية بدرجة عالية من التقسيم حسب النوع الاجتماعي. فالنساء العاملات يتركزن بالأساس في قطاعي الخدمات والزراعة، واللذين يستوعبان نسبة 44.9% و37.4% على التوالي من النساء العاملات. كما أن هناك اختلافات متعلقة بالنوع الاجتماعي في طبيعة العمل المؤدى، بما يضع النساء في ظرف أدنى بالمقارنة مع الرجال: ففيما تعمل 35.6% من النساء في أعمال عائلية غير مدفوعة الأجر، تبلغ هذه النسبة بين الرجال 7.4% فقط. أضف إلى ذلك أن 13.2% من النساء يعملن لحسابهن الخاص بالمقارنة مع 25.8% من الرجال، ويشتغل حوالي 60% من الرجال العاملين في أعمال مقابل أجر مقابل 48% من النساء، كما أن أرباب العمل يشكلون 5.1% من الرجال العاملين، مقابل 0.5% فقط من النساء.¹⁸

¹⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الوضع الديموغرافي والاجتماعي-الاقتصادي للسكان الفلسطينيين في نهاية العام 2006. كانون الأول/ديسمبر 2006.

¹⁵ ILO: The situation of workers of the occupied Arab territories, May 2007.

¹⁶ المرجع السابق.

¹⁷ ILO, Global employment trends for women, March 2007.

¹⁸ حسب معيار منظمة العمل الدولية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، نيسان-حزيران 2007، مؤتمر صحفي في 7 آب/أغسطس 2007.



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

لقد تأكدت أهمية التشغيل بالنسبة للسكان الفلسطينيين بقدر أكبر من خلال المسوح الواسعة النطاق التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في أيار/مايو 2007، حيث اعتبر 42% من المبحوثين أن التشغيل هو أهم احتياج مجتمعي، متخطياً احتياجات مجتمعية أخرى مثل القانون والنظام، والحد من الفقر، والبنية التحتية، والوضع الصحي العام. وجاء التشغيل في أعلى سلم الأولويات على مستوى الأسرة أيضاً (بواقع 35%)، بمستوى أهمية يفوق بكثير الاحتياجات الأخرى للغذاء والصحة والتعليم والمياه والإسكان.¹⁹

تصاعد الفقر:

بالإجمال، تسود الأرض الفلسطيني المحتلة نزعات سلبية بخصوص فقر الدخل الموضوعي تأتي استجابة للظروف المتغيرة على أرض الواقع. فالمزيد من الفلسطينيين ينضمون إلى دائرة الفقر وفقدهم يزداد عمقاً، ومزيد من الناس قد غدوا الآن معرضين لخطر الوقوع في قبضة الفقر. إن المسوح التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في أيار/مايو 2007 تشير إلى أن 58% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، وأن حوالي نصف أولئك، أو 30%، يعيشون في فقر شديد. فضلاً عن ذلك، إن حوالي 9.4% من الأسر الفلسطينية المتوسطة الحجم، والتي تعتبر تقنياً فوق خط الفقر (بمتوسط دخل شهري يقارب 500 إلى 750 دولاراً أمريكياً في الشهر) غدوا الآن عرضة لمخاطرة عالية للوقوع في قبضة الفقر في حال أن الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية الحالية بقيت على حالها.²⁰

فيما يتعلق بالنزعة السلبية في فقر الدخل، فقد ارتفعت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر من 50% في آذار/مارس 2006 إلى 60% في آب/أغسطس 2007، وتخلل ذلك ارتفاع فقر الدخل إلى ذرى تصل إلى 68% حسب أرقام شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006. ويعتبر الفقر أكثر وضوحاً في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة الأسر الفقيرة 71% في آب/أغسطس 2007 بعد أن كانت 52% في آذار/مارس 2006. أما في الضفة الغربية، فيبدو للوهلة الأولى أن نسبة الأسر الفقيرة خلال الفترة الزمنية ذاتها قد بقيت مستقرة بالأساس، مع تغير بسيط من 49% إلى 51%، ولكن هذه الأرقام تخفي وراءها ارتفاع معدل فقر الدخل إلى زيادة منتظمة تتعدى نسبة 60% خلال تلك الفترة.²¹ ومع أن فقر الدخل يصيب قطاع غزة بدرجة أعلى من الضفة الغربية، إلا أن بعض المحافظات في شمال الضفة الغربية، مثل طوباس وسلفيت وطولكرم وقلقيلية، تعاني من معدلات فقر مماثلة لتلك التي تسود في قطاع غزة، حيث يعتبر الفقر أكثر انتشاراً وشدة في محافظات خانينوس وشمال غزة.²² وقد أجبرت معدلات الفقر المرتفعة بنات العديد من الأسر على اللجوء إلى آليات تكيف مثل الاعتماد على مصادر أخرى بخلاف مصدر الدخل الرئيسي للأسرة. ومع ذلك، وبالنظر إلى شدة الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة، لم يعد حوالي 40% من الفلسطينيين يملكون هذه الوسائل البديلة للتعامل مع الضائقة.²³

¹⁹ "البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2007"، شؤون تنموية، العدد رقم 2، سيصدر قريباً. العدد رقم 1، تموز/يوليو 2007.

²⁰ المرجع السابق.

²¹ The Poverty Monitor and Monthly Survey Pulses on: <http://www.neareastconsulting.com>.

²² "الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2007"، شؤون تنموية. العدد رقم 1، تموز/يوليو 2007.

²³ المرجع السابق.



الأبعاد الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني:

يبلغ عدد السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة 3.761.664 نسمة بأغلبية مسلمة وأقلية مسيحية.²⁴ تعيش الغالبية في مناطق حضرية، ويعيش أقل من 30% بقليل في مناطق ريفية. ويبلغ معدل النمو السكاني السنوي 3.3% فيما أن معدل الخصوبة يرتفع إلى 4.6.²⁵ ويشكل الصغار في سن دون 15 عاماً حوالي 45.6% من مجموع السكان، فيما أن الفئة العمرية 15-24 عاماً تمثل حوالي الثلث (32.4%)، مما يفرض ضغطاً هائلاً على فرص التشغيل في ظل التدهور الاقتصادي.

يعتبر المجتمع الفلسطيني من المجتمعات المحافظة نسبياً في الإقليم وتحبذ المعايير الاجتماعية تولى المرأة الأدوار المنزلية. وتظهر التباينات بين الجنسين أكثر ما تظهر في الميدان السياسي وصنع القرار وفي سوق العمل. فالنساء الآن يمثلن 12.9% من الأعضاء المنتخبين على المستوى الوطني و17% على المستوى المحلي، ولكن هذه المكتسبات لا تزال هشة وتعتمد على الاستمرار في تبني نظام الكوتا. وتعتبر مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي مرتفعة بسبب الانهيار في تطبيق القانون والنظام. ويضر ذلك بالوصول إلى تحقيق العدالة للجميع.²⁶

وتواصل الضائقة الاقتصادية والضبابية السياسية والنزاع ترك تبعات شديدة على الفلسطينيين تؤثر في كل منحي من مناحي الحياة اليومية.²⁷ وتشير المسوح إلى أن أكثر من 75% من الفلسطينيين يعانون من الإحباط،²⁸ وهو ما يتسبب بتفويض كل من النسيج الاجتماعي والتماسك في المجتمع.

الأبعاد المؤسسية:

عانت التنمية في القطاع الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص من إعاقة ناجمة عن الضبابية السياسية والنزاع والحاجة إلى التركيز على تقديم المساعدات الإنسانية. لقد اتسمت حقبة ما قبل أوسلو، وفي ظل غياب حكومة فلسطينية، بقيام السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بدور مساند وتعويضي في الكثير من الأحيان في المحافظة على الهوية الوطنية وتقديم الخدمات العامة الأساسية.

ومع تأسيس السلطة الفلسطينية والوزارات الخدمائية، انتقلت المسؤوليات الرئيسية إلى الحكومة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستثمار الضخم من طرف مجتمع المانحين في بناء القدرات والبنية التحتية المؤسسية على المستوى المركزي، أدى استمرار الاحتلال والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تفويض فرص استدامة هذه الجهود على المدى البعيد. كما أن فترة المقاطعة السياسية والاقتصادية التي تبعت انتخابات كانون الثاني/يناير 2006 وتشكيل الحكومة بقيادة حماس قد جعلت المؤسسات الفلسطينية هشة وغير قادرة على الأداء بفاعلية وتقديم الخدمات الأساسية.

²⁴ بالرجوع إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2006، الوضع الديموغرافي والاجتماعي-الاقتصادي للسكان الفلسطينيين في نهاية العام 2006.

²⁵ المرجع السابق. يسجل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الخصوبة على مستوى 4.6 ولادات في عام 2003.

²⁶ بالرجوع إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، مسح العنف الأسري.

²⁷ The Palestinian Social Pulse, September 2007 on www.nearestconsulting.com

²⁸ بالرجوع إلى www.nearestconsulting.com



وعلى الرغم من أن الفصل المفروض بين الضفة الغربية وقطاع غزة قائم على مدار سنوات، إلا أنهما لم يسبق أن كانا على هذا القدر من الانفصال الذي يسود بينهما منذ أن فرضت حماس سيطرتها على قطاع غزة وتم تشكيل حكومة تصريف الأعمال في الضفة الغربية. إن هذا الواقع يضع عقبات وتحديات ملموسة أمام التطوير المؤسسي، وخاصة فيما يتعلق بالقوانين، والأطر التشريعية، والجهاز القضائي، والسياسات المالية وتحصيل العوائد، والإدارة والمساءلة المالية، وتطوير النظم والإجراءات للحكم المركزي والمحلي.

2. الدروس المستفادة: 29

تعلم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني الكثير من الدروس العملية. ومن أبرز هذه الدروس أن على البرنامج أن يتحرك بقدر أكبر نحو تبني نهج قائم على البرامج مع المزيد من التركيز على إحداث أثر أكبر على المستوى المجتمعي، إلى جانب تحسين صلاته على مستوى السياسات مع الحكومة والمجتمع المدني. إن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني أن يدعم ويركز على مجالات البرامج ذات الأهمية القصوى في تعزيز التقدم الاجتماعي-الاقتصادي للفلسطينيين وفعالية مؤسساتهم وقدرتها على الاستجابة للاحتياجات.

تم توجيه القسط الأعظم من ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في الأعوام الأخيرة نحو مشاريع البنية التحتية الكبيرة الحجم والمبنية على المجتمع. وقد تعلم البرنامج أن مثل هذا الاستثمار في رأس المال يجب أن يراعي سياقه القطاعي والتنموي، حيث تعتبر البنية التحتية إحدى المكونات اللازمة لصيانة الوصول إلى خدمات مستدامة في أوساط الفئات المستهدفة. كما أظهرت الخبرات السابقة أن تنوع محفظات البرامج، بما يشمل التنوع في أساليب المساهمة الموجهة إلى مختلف المستويات (المجتمعي والمحلي والوطني)، يعتبر أقل انكشافاً أمام الصدمات الخارجية المفاجئة والتغيرات في ظروف التنفيذ.

لقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني دوراً ملموساً في التنمية المجتمعية على مدى الأعوام السابقة. وخلال فترات الأداء المحدود على المستوى المركزي، تمكن البرنامج من الاستمرار في التدخلات التنموية على المستوى المحلي، حتى في الأوقات التي توقفت فيها غالبية الجهود التنموية الأخرى. وقد ركز البرنامج على المشاركة المتعددة من قبل الشركاء والأطراف ذات الشأن، وخاصة على المستوى المجتمعي. وبالتالي، فقد كان البرنامج قادراً على جمع الشركاء معاً من مختلف القطاعات، كدعم التخطيط على مستوى المناطق الصغيرة على سبيل المثال وتيسير تبني نهج شمولي في طرح الحلول للمشكلات المتعددة الأبعاد.

إلا أنه لم يتم توجيه اهتمام كاف نحو فهم السياق السياسي والاجتماعي-الاقتصادي وبناء قاعدة معرفية وتحليل القطاعات الرئيسية فيما يتعلق بمجالات ممارسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمؤسسة. وبالتالي، لم تكن تتوفر دائماً استراتيجيات متماسكة لدعم الخطط التنموية الذاتية للسلطة الفلسطينية. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج

²⁹ استفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني من تقييمين بارزين، هما: (أ) "تحليل محفظة مشاريع الحكم، الطريق إلى الأمام"، الذي نفذته مكتب سياسات التنمية في عام 2004، (ب) ومراجعة البرامج التي أجريت في أواخر العام 2005 من قبل مكتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يرجى الرجوع إلى www.undp.ps).



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

مساعدة الشعب الفلسطيني يدرك أهمية العمل عن كثب مع السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز الاستفادة من خبراته وآلياته العالمية، بما في ذلك برنامج استقطاب الخبرات الفلسطينية المغتربة (TOKTEN) وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، لضمان أن تقدم هذه الموارد ذات المهارات العالية الدعم الطويل الأمد لبناء المؤسسات الوطنية.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني يسعى للمحافظة على مرونته وقدراته التشغيلية التي كانت ولا تزال تمثل أحد العوامل المساهمة في تحقيق إنجازاته في السابق. وعلى الرغم من الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني يتسم باللامركزية في عمله مما يمكنه من الاستثمار في تواجده القوي والمتواصل في الميدان.

3. الاتجاهات والتحديات:

لا يزال النزاع غير خاضع للتنبؤات:

مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي، يظل أفق التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير أكيد. فالاحتلال لا زال يمثل العقبة الرئيسية أمام التعافي من الأزمة والتنمية. وعلى الرغم من المحادثات الأخيرة حول استئناف العملية السلمية، لا تزال ثمة حاجة لتحقيق تقدم ملموس ومحسوس في هذا الاتجاه.

إلى جانب ذلك، تعاني الأرض الفلسطينية المحتلة رهنًا من النزاع الداخلي الذي كثيراً ما يتسم بطابع العنف بين الحزبين السياسيين الرئيسيين، مما يؤثر على الأمن اليومي للسكان باضطراب. وقد أدى هذا النزاع إلى تعميق حالة الشرخ بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وستستمر أوضاع النزاع هذه في التأثير على التخطيط على المدى المتوسط والبعيد، وتنفيذ البرامج، والشراكات وأساليب التنفيذ، وبرنامج العمل الذي سيتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتوقع أن تستمر تدخلات الإغاثة الطارئة والتأهيل المبكر والتدخلات التنموية في السير معاً جنباً إلى جنب. كما أنه يلزم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يجري مراقبة وتحليلاً متواصلين للنزاع الدائر حتى يظل جاهزاً ومرناً للاستجابة إلى التحولات المفاجئة في الوضع.

تعمق الأزمة الإنسانية في قطاع غزة:

لا يبدو في الوقت الحالي أن ثمة نهاية في المنظور للتدابير الإسرائيلية المفروضة على غزة. إن الضرر الذي ألحقته هذه التدابير بالاقتصاد والقطاع الخاص هائل. وقد أصبح تأثيرها الشديد على الأوضاع الإنسانية للسكان وسبل معيشتهم واضحاً من خلال واقع أن الغالبية العظمى من سكان قطاع غزة قد أصبحت تعتمد على المعونات الإنسانية.



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

وفي ظل هذه الظروف، ستبقى على الأرجح التدخلات في قطاع غزة موجهة في الغالب نحو الإغاثة الطارئة والتأهيل المبكر. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في التوصل إلى سبل مبتكرة لدعم قدرات التكيف لدى الفلسطينيين، مع العمل في الوقت ذاته على دعم الجهود نحو تحسين الاعتماد على الذات وتقليل درجة الانكشاف.

نافذة للأمل:

إن رفع الحصار المفروض على السلطة الفلسطينية من قبل المجتمع الدولي، إلى جانب استئناف الدعم والحوار المباشرين، يمثل فرصة يجب أن نغتتم.

كما أن الخطوات الأخيرة التي اتخذتها حكومة تصريف الأعمال، وخاصة في مجال الإنفاق العام المتوسط المدى وخطة الإصلاح والتنمية المتوسطة المدى، تعتبر مبادرات بالغة الأهمية.

إن رغبة المجتمع الدولي، بقيادة اللجنة الرباعية ومبعوثها، في مواصلة دعم الإصلاحات تعد واعدة. و سنتيح هذه البيئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني أرضية للانخراط في العمل على المستوى الاستراتيجي ومستوى السياسات.

ويعتمد نجاح عملية الإصلاح بشكل خاص على تحقيق نتائج واضحة في مجال المشاركة والدمج الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الأمن البشري. ومن الواضح أن إنهاء الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة يعد شرطاً مسبقاً لتحقيق نتائج إيجابية.

احتمال ارتفاع البطالة الهيكلية والفقير:

من المهم إدراك أنه من غير المرجح أن يتحسن الاقتصاد بشكل كبير على المدى المتوسط. ويتوقع أن ترتفع معدلات البطالة، وخاصة في أوساط الشباب، رجالاً ونساءً، في الفئة العمرية 15-24 عاماً. ويعتبر الخريجون الشباب معرضين بشكل خاص، وكذلك الشبان الذكور الحاصلون على القليل من التعليم والشابات الإناث الحاصلات على مستوى جيد من التعليم. ومن المرجح أن يستمر الاعتماد على القطاع العام كشبكة أمان في مجال التشغيل، ما لم يتم البدء بعملية إصلاح مدني، وتتجج الجهود في إعادة إحياء القطاع الخاص وتحسين الوصول وحرية الحركة، بما في ذلك إزالة نقاط التفتيش الدائمة والطيارة في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

كما أنه من المرجح أن ترتفع معدلات الفقر أيضاً. فمسوح الأسر التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بنفسه خلال العام 2007 تشير إلى أن جزءاً ملموساً من السكان يتراوحون على مستوى أعلى بقليل من خط الفقر. وبالتالي، فإذا استمرت الأزمة الاقتصادية الراهنة، ستتآكل الموارد المتاحة لهؤلاء وستتضخم أعداد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وتعاني الحكومة من الضغط المفرط في سعيها لتوفير شبكات الأمان، ولذا فسيلزوم إدخال تعديلات في الخطط والسياسات التي تكفل توفير الحماية لنسبة ملموسة من السكان في حال برزت الحاجة لذلك.



4. الطريق إلى الأمام: الإطار والنهج الاستراتيجي متوسط المدى لمساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

شرعت الحكومة الفلسطينية الانتقالية في الخريف الماضي بتطوير خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 بهدف تأسيس قاعدة أساسية تبين رؤية الدولة المستقبلية وكيف تنوي السلطة الفلسطينية إنجاز هذا الهدف. وقد شملت الخطة قطاعات رئيسية كالحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والقطاع الخاص والتنمية الاجتماعية والبنية التحتية.

وبالرغم من ضبابية الوضع الاقتصادي والسياسي، سعت السلطة الفلسطينية عبر خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية لمعالجة معدلات الفقر الشديد والبطالة وإرساء استقرار مالي وسلوكي وتنشيط كفاءات الاقتصاد الإنتاجية وتنمية القدرات البشرية والحد من استنزاف أصحاب العقول. وقد عملت السلطة الفلسطينية خلال الأشهر القليلة الماضية على تصميم برامج متنوعة لمعالجة هذه التحديات.

أكدت السلطة الفلسطينية على ضرورة الالتزام المتواصل من جانب المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على مستوى النجاح الذي تم إحرازه حتى الآن. وأخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، أثناء العمل على تطوير الإطار الاستراتيجي والنهج البرامجي، في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية والتحديات متوسطة المدى السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي أثناء القيام بذلك، سيعمل البرنامج على الاستثمار في مواطن القوة المتوفرة والبناء على التفويض العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعظيم أثر تدخلاته بالانسجام مع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية.

بيان الرؤية:

صاغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني إطاره الاستراتيجي في انسجام مع المتطلبات الناشئة والمعقدة التي تواجه الأرض الفلسطينية المحتلة. ويأتي بناء الدولة وإعادة التركيز على الفئات المهمشة في محور التحديات التنموية. وفي هذا السياق، تم تحديد رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على النحو التالي:

"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني عبارة عن هيئة تنموية رائدة وسريعة الاستجابة تعمل مع الشعب الفلسطيني لتحقيق رؤيته لمجتمع سلمي ومستدام ومنصف من خلال تعزيز الحكم الديمقراطي والتنمية البشرية والأمن البشري وسبل المعيشة."



النهج:

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ملتزم بتنفيذ برامج فعالة تدعم نهضة الفلسطينيين وبناء طاقتهم، إلى جانب دعم القدرات المؤسسية للاستجابة إلى التحديات الماثلة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

سيركز البرنامج على مكافحة الفقر واستعادة سبل المعيشة، إلى جانب تطوير قدرات المؤسسات الفلسطينية. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني يطبق نهجاً برامجياً يسترشد بالخطط والأولويات التنموية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية للوزارات الخدماتية.

وفي أثناء التركيز على التنمية، سيحتفظ البرنامج بمرونته واستجابته لاحتياجات التأهيل المبكر والطارئ، مع الالتزام بضمان النتائج والتأثير، ومع الاسترشاد بالنهج المناسب (سواء كان قائماً على الحقوق، أو حساساً للنوع الاجتماعي، أو لحالة الانكشاف والأزمة والنزاع، الخ).

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على تقديم برامجه من خلال أسلوب التنفيذ المباشر (DEX). يأخذ هذا الأسلوب في الحسبان القدرات المؤسسية والظرف القانوني والسياق الظرفي الناشئ، وقد أثبتت فعاليته في تلبية الاحتياجات الاجتماعية-الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وهو ما يعتبر المهمة الأولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني حسب ما نصت عليه الجمعية العمومية.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني يعمل في شراكة مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة. ويدعم البرنامج وظيفة التنسيق لجهاز الأمم المتحدة المقيم في البلاد، ويدعم كذلك الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما و يناصر البرنامج مبادئ التنمية البشرية من خلال إنتاج التقرير الفلسطيني للتنمية البشرية وغيره من التحليلات ذات العلاقة.

الأهداف العامة والمحددة والغايات الاستراتيجية:

يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في العمل مع الشعب الفلسطيني لتحقيق رؤيته لمجتمع سلمي ومستدام ومنصف، مع التركيز على مجالين رئيسيين هما: مكافحة الفقر والحكم الديمقراطي.³⁰ وسيتم تحقيق ذلك من خلال:

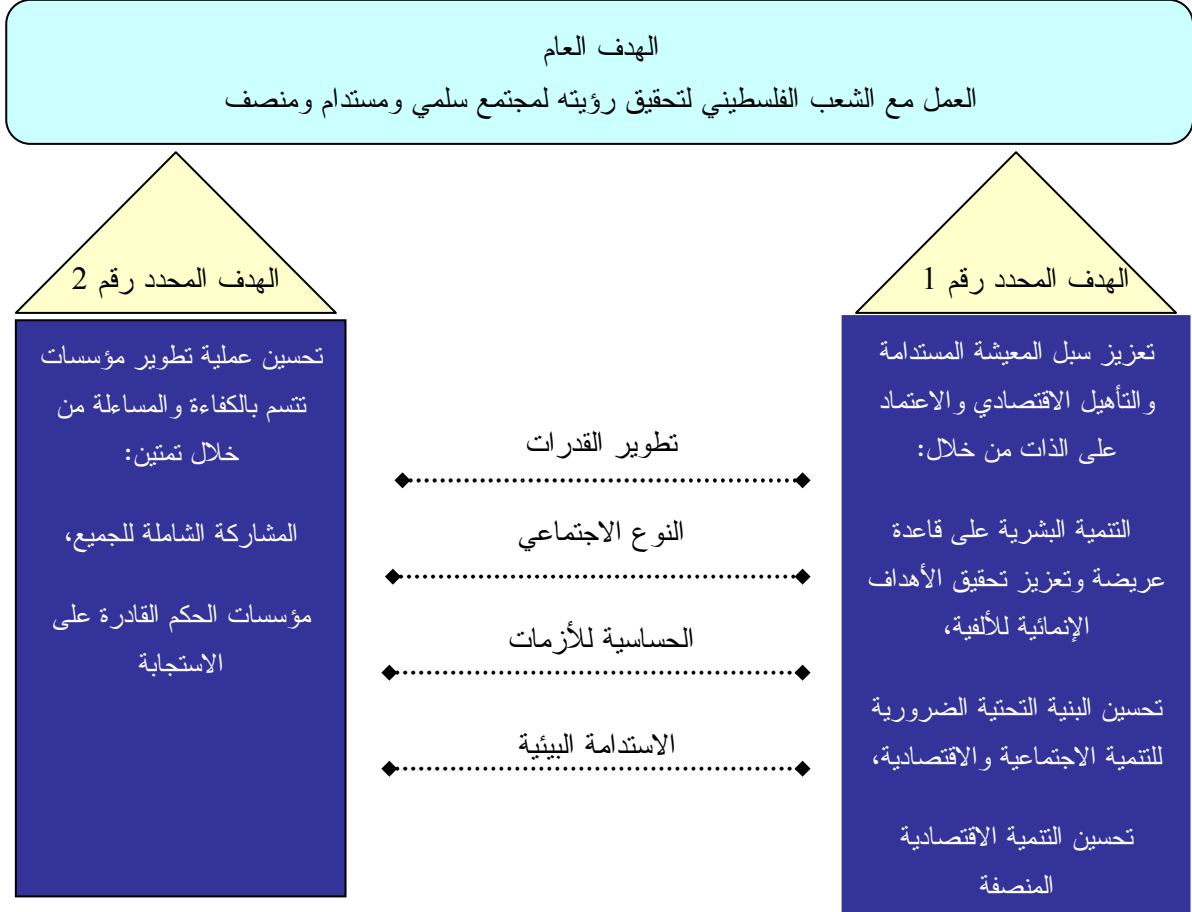
- تعزيز سبل المعيشة المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاعتماد على الذات من خلال: (أ) التنمية البشرية على قاعدة عريضة وتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، (ب) وتحسين البنية التحتية الضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، (ج) وتحسين التنمية الاقتصادية المنصفة.
- تحسين تطوير مؤسسات تتسم بالكفاءة والمساءلة³¹ من خلال تمكين (أ) المشاركة الشاملة للجميع، (ب) ومؤسسات الحكم القادرة على الاستجابة للاحتياجات.

³⁰ لتسهيل الإحالة إلى المحتوى، يرجى الاطلاع على <http://practices.undp.org/democratic-governance/>.



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

وسيتّم في كافة مجالات عمل البرامج التعامل مع عدد من الأبعاد الرئيسية المتقاطعة، مثل تطوير القدرات، والنوع الاجتماعي، والاستدامة البيئية، والحساسية للأزمات.



³¹ فيما يخص التطوير المؤسسي، يتم التركيز على الهياكل والعمليات والنظم والقدرات.

5. الهدف المحدد رقم 1: تعزيز سبل المعيشة المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاعتماد على الذات

تهدف خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية إلى تأسيس نمو وتنمية فلسطينية مستدامة ومنصفة وشاملة لإعادة بناء القدرات وتقديم الفرص الجديدة للشعب الفلسطيني. وبهذا ستعمل خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية على بناء أنظمة وتعزيز تأثير خطط العمل والبنية التحتية الحالية لخلق فرص عمل منتجة للحد من الفقر.

يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، في إطاره الاستراتيجي متوسط المدى، للعمل على حماية وتعزيز سبل المعيشة والتأهيل الاقتصادي والاعتماد على الذات. ويهدف البرنامج إلى تمكين الشعب الفلسطيني من الاستجابة إلى الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية القائمة والتعافي منها من خلال صيانة وتحسين القدرات والموارد الفردية والمجتمعية، كونها تشكل اللبنة الأساسية للمجتمع الفلسطيني.

وفي تحقيق هذا الهدف، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ثلاث غايات برمجية رئيسية من شأنها أن تقود إلى المخرجات المنشودة:

1. سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على تعزيز وتسريع التنمية البشرية على قاعدة عريضة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. سيعمل البرنامج على تحسين المناصرة والاستثمارات لصالح الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إنتاج تقرير فلسطيني للتنمية البشرية معتمد على الأثر، وتقرير التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرير الفقر، إلى جانب تحليلات تنموية استشارية أخرى. وسيعمل البرنامج من خلال هذه الإصدارات البارزة على تعميق التحليل والنقاش حول القضايا الحاسمة المتعلقة بالسياق الفلسطيني، مما يضعه في موضع مناسب لتقديم التوصيات بخصوص السياسات.

إلى جانب ذلك، سيعمل البرنامج على تقليل أثر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز (الهدف الإنمائي السادس للألفية) من خلال دعم بناء استراتيجية وطنية وتحسين الجاهزية المؤسسية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز.

وفي مجرى دعم التنمية البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة، سيدعم البرنامج عمليات التأهيل والتعافي بهدف تحسين الأمن والأوضاع المعيشية للمجتمعات، وهو ما يعد شرطاً مسبقاً للحد من استمرار تأثير الأزمة والنزاع.

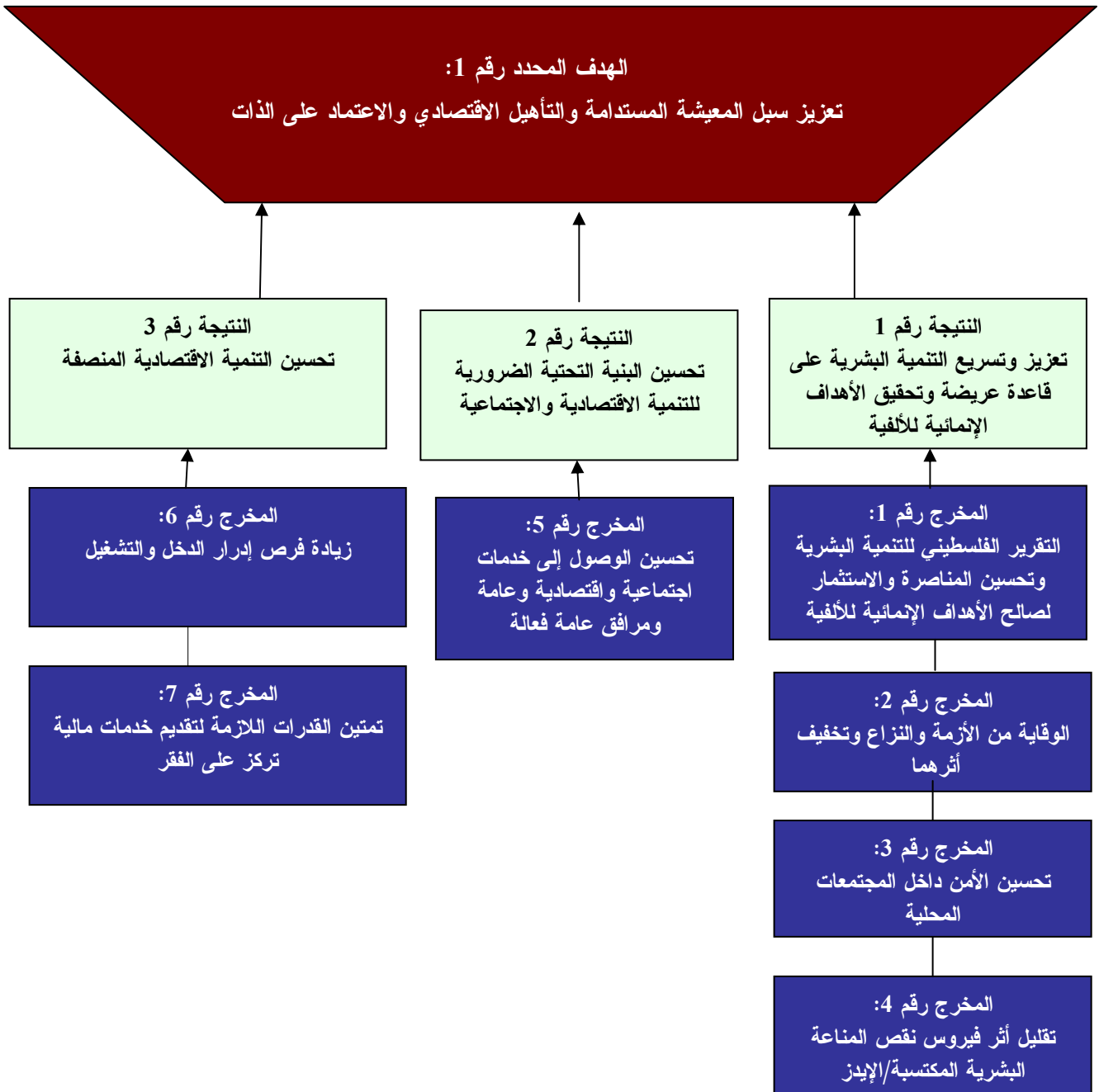
2. سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على تحسين البنية التحتية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف زيادة قدرات الفلسطينيين من ناحية سبل المعيشة وقدرتهم على الاستجابة إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية القائمة والتعافي منها. ويعتبر تحسين الوصول إلى الخدمات والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والعمامة الفعالة وتمتين الهيكلية والقدرات المؤسسية لتقديم الخدمات من الشروط الأساسية لتحقيق هذه الغاية.



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

3. سيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني لتحقيق تنمية اقتصادية منصفة من خلال تمكين الفلسطينيين من بناء سبل المعيشة لأنفسهم ولعائلاتهم عبر نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة. ويتطلب ذلك توفير المزيد من فرص إدرار الدخل والتشغيل، وتمتين القدرات على تقديم خدمات مالية تركز على الفقر، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي التي تعزز الدمج الاجتماعي. إن هذه التدخلات المبنية على أولويات تم تحديدها محلياً تحتاج لأن تترجم إلى سياسات وإصلاحات وطنية حتى يكون من الممكن بناء بيئة تمكينية مستدامة لصالح الفقراء.

يتم استعراض الهدف المحدد الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في الشكل البياني التالي ويتم تفصيله في الجدول اللاحق المعتمد على النتائج.



جدول النتائج: الهدف المحدد رقم 1

تعزيز سبل المعيشة المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاعتماد على الذات

المؤشرات الرئيسية	غايات الموارد (US\$)	الأنشطة المتوسطة المدى 2009-2011	الأنشطة القريبة المدى 2008	المخرجات
النتيجة رقم 1: تعزيز وتسريع التنمية البشرية على قاعدة عريضة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية				
<ul style="list-style-type: none"> ■ عدد تقارير التنمية البشرية الفلسطينية ■ عدد التقارير المحلية بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية ■ عدد تقارير التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية ■ مدى تلبية برنامج الإصلاح الوطني للأهداف الإنمائية للألفية على مستوى التنفيذ ■ البيانات الإحصائية الحديثة والمتاحة عبر مؤشر التنمية البشرية ■ عدد المؤشرات المتاحة والمفصلة حسب الجنس والحساسية للنوع الاجتماعي 	11.000.000	<p>1-1 إنتاج وتوزيع تقرير فلسطيني للتنمية البشرية معتمد على الأثر.</p> <p>2-1 تعميق تحليل القضايا البارزة المتعلقة بالسياق الفلسطيني</p> <p>3-1 إنتاج تقرير كل سنتين بخصوص التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية</p> <p>4-1 توطين الأهداف الإنمائية للألفية ودمجها في السياق العام للعمليات التنموية الوطنية</p> <p>5-1 إصدار تقرير الفقر</p> <p>6-1 تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات تشغيل الشباب والهجرة والثقافة والنوع الاجتماعي والبيئة، الخ.</p>		<p>المخرج رقم 1: التقرير الفلسطيني للتنمية البشرية وتحسين المناصرة والاستثمار لصالح الأهداف الإنمائية للألفية</p>



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

■ عدد الأهداف الإنمائية المفصلة حسب النوع الاجتماعي				
■ إنجاز عملية تحليل تطور النزاع ■ العمل تبعاً للتحذيرات المبكرة ■ معالجة العنف	6.000.000	1-2 تصميم وتفعيل نظم تحذير مبكر لتقديم تحليل متواصل للتغيرات في السياق السياسي والاجتماعي- الاقتصادي 2-2 تعزيز القيام بأنشطة مجتمعية انتقالية داعمة للعدالة وسيادة القانون 3-2 تنشيط ديناميكيات الأمن المجتمعي 4-2 تصميم وتنفيذ أنشطة لخفض العنف والنزاع موجهة إلى الشباب (بناءً على تقييم خاص بالشباب في نطاق تحليل تطور النزاع) 5-2 بناء القدرات (المهارات والنظم) مع المجتمع المدني والحكم المحلي والحكومة الوطنية فيما يخص تحليل النزاع والتخطيط للتعافي من الأزمات وتحويل طبيعة النزاع	1-2 تحديد المجال والمداخل الاستراتيجية لدعم الإصلاح الواسع في قطاع العدالة والأمن	المخرج رقم 2: الوقاية من الأزمة والنزاع وتخفيف أثرهما



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

<ul style="list-style-type: none"> ■ عدد تدخلات التوعية ■ عدد المشاركين في مختلف الأنشطة (رجالاً ونساءً) ■ سيتم وضع مؤشرات خاصة بعملية التنفيذ بخصوص تدخلات الأمن المجتمعي من خلال تحليل تطور النزاع 	4.000.000	<p>1-3 تطوير تدخلات للأمن المجتمعي على المستوى المحلي، بما في ذلك الشباب والنزاع، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والوعي والسيطرة على الأسلحة اليدوية (سيتم تحديد مواضيع التدخل بدقة من خلال عملية تحليل تطور النزاع)</p> <p>2-3 تقليل العنف المبني على النوع الاجتماعي</p> <p>3-3 منع وخفض الأزيمة والعنف من خلال الرياضة والحوار . تصميم وتنفيذ أنشطة لتخفيض العنف والنزاع موجهة إلى الفئات الشابة (بناءً على تقييم خاص بالشباب في نطاق تحليل تطور النزاع)</p>	<p>1-3 تنفيذ تحليل لتطور النزاع لتحديد المداخل الإستراتيجية لإدارة النزاع والتدخلات الخاصة بالأمن المجتمعي</p> <p>2-3 تحديد التحديات أمام الأمن الشخصي والمجتمعي وتطوير خيارات للأمن المجتمعي تناسب الأرض الفلسطينية المحتلة</p> <p>3-3 منع وخفض الأزيمة والعنف من خلال الرياضة والحوار وتنشيط المراكز المجتمعية</p>	<p>المخرج رقم 3: تحسين الأمن داخل المجتمعات المحلية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ تخفيض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز ■ تخفيض انتشار الأمراض المنقولة جنسياً ■ عدد المختبرات التي تفحص فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز ■ عدد الفحوص لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز 	7.500.000	<p>1-4 تسريع تنفيذ برنامج الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز</p> <p>2-4 دعم تطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز</p>	<p>1-4 تسريع تنفيذ برنامج الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز</p> <p>2-4 تحسين جاهزية المؤسسات الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز</p>	<p>المخرج رقم 4: تقليل أثر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز</p>



<p>■ توفر المستلزمات والعلاجات الطبية لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز والأمراض المرتبطة بها</p>				
<p>النتيجة رقم 2: تحسين البنية التحتية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية</p>				
<p>■ عدد الغرف الصفية الإضافية التي يتم بناؤها ■ عدد الطلبة الإضافيين (ذكوراً وإناثاً، الصفوف، الخ) ■ عدد متلقي الخدمة (رجالاً ونساءً) من خلال مراكز الخدمات المجتمعية التي يتم بناؤها ■ عدد الأشخاص (رجالاً ونساءً) القادرين على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الجديدة ■ عدد السكان والأسر والمجتمعات التي يتم وصلها بشبكات المياه وشبكات تصريف المياه العادمة</p>	<p>112.000.000</p>	<p>1-5 بناء و/أو تأهيل المناطق الصناعية البلدية 2-5 بناء وتأهيل مرافق المياه وتصريف المياه العادمة والنفائيات الصلبة 3-5 تحسين السيطرة على التلوث وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة (إعادة التدوير، الاستخدام الكفء لمضادات الآفات والزراعة العضوية، استعمال الدبال، تقليل الملوثات العضوية الثابتة) 4-5 مكافحة التصحر وتدني الأراضي من خلال إغلاق أماكن طمر النفايات وتأهيل المكبات واستصلاح أراضي الطمر التي يتم إغلاقها 5-5 تحسين استخدام الطاقة الشمسية</p>	<p>1-5 زيادة طاقة المدارس لاستيعاب الطلبة من خلال بناء البنية التحتية التعليمية 2-5 تحسين الوصول إلى خدمات صحية نوعية من خلال بناء المستشفيات والعيادات الصحية والمرافق الصحية الأخرى 3-5 تحسين تيسر نقاط الخدمة المجتمعية وتمتين الدمج الاجتماعي من خلال إقامة المراكز المجتمعية 4-5 تحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال بناء وتأهيل شبكات المياه ومرافق تصريف المياه العادمة والنفائيات الصلبة 5-5 تحسين تنقل الناس والبضائع من خلال توفير وتطوير البنية التحتية اللازمة</p>	<p>المخرج رقم 5: تحسين الوصول إلى خدمات اجتماعية واقتصادية وعامة ومرافق عامة فعالة</p>



<ul style="list-style-type: none">▪ استهلاك المياه (لتر/الفرد/في اليوم)▪ نسبة السكان الذين يعانون من الأمراض المنقولة بالمياه▪ جودة المياه العادمة المعالجة (نسبة الأكسجين البيولوجي - BOD ونسبة الأكسجين الكيماوي - COD للمياه الداخلة والخارجة)				
النتيجة رقم 3: تحسين التنمية الاقتصادية المنصفة				

<ul style="list-style-type: none"> ▪ تتلقى 4000 أسرة فقيرة خدمات غير مالية وتتخرط 80% من هذه الأسر في أنشطة اقتصادية ▪ عدد مبادرات البدء بمشاريع أعمال (من قبل الذكور والإناث) ▪ عدد الوظائف الجديدة التي يتم توفيرها (للذكور والإناث) ▪ تتلقى 8000 أسرة فقيرة خدمات مالية لتنفيذ أنشطة تتعلق بمشاريع الأعمال ▪ عدد المتدربين حسب الجنس والسن ونوع التجارة ضمن مراكز التدريب المهني ومراكز التوجيه الوظيفي ▪ نسبة الزيادة في قيمة الإنتاج المضافة ▪ عدد أيام العمل التي يتم توليدها (للذكور والإناث) ▪ مساحات الأراضي التي يتم تنظيفها ▪ عدد الأشجار المغروسة ▪ عدد دونمات الأرض المحولة إلى أحراج 	<p>75.000.000</p> <p>36.000.000</p>	<p>6-1 تطوير التجارة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص للربط بين عمليات التسويق</p> <p>6-2 تحسين إدارة المزارع التجارية والتعاونيات الزراعية</p> <p>6-3 تطوير سلسلة قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني لخمسة منتجات نباتية وحيوانية مختارة</p> <p>6-4 تعزيز الريادة في مجال الأعمال وتطوير المهارات الإنتاجية من خلال التدريب التقني والمهني، وخدمات تطوير الأعمال، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي</p> <p>6-5 تطوير مراكز التشغيل ووحدات لدعم مشاريع الأعمال الخاصة بالشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة</p> <p>6-6 زيادة توفر وتيسر الإقراض الصغير ورأس المال المالي للفقراء</p> <p>6-7 تدخلات استصلاح الأراضي من خلال الطرق الزراعية وخزانات جمع المياه، والجدران الزراعية، وبناء المصاطب</p> <p>6-8 حماية الموارد الطبيعية من خلال التنظيف وإزالة النفايات الصلبة وزراعة الأراضي بالنباتات والأشجار الحرجية وتأهيل الينابيع</p>	<p>6-1 تعزيز الريادة في مجال الأعمال وتطوير المهارات الإنتاجية من خلال التدريب التقني والمهني، وخدمات تطوير الأعمال، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتأسيس وحدات لدعم مشاريع الأعمال الخاصة بالشباب</p> <p>6-2 زيادة وصول الرواد الفقراء إلى الإقراض الصغير لتطوير رؤوس أموالهم</p> <p>6-3 تعزيز الصناعات المبنية على المعرفة من خلال حاضنات الأعمال وتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر</p> <p>6-4 تخفيض الخسائر الاقتصادية وتحسين جودة المحاصيل والمواشي الصغيرة المخصصة للبيع</p> <p>6-5 تدخلات استصلاح الأراضي من خلال الطرق الزراعية وخزانات جمع المياه، والجدران الزراعية، وبناء المصاطب</p> <p>6-5 حماية الموارد الطبيعية من خلال التنظيف وإزالة النفايات الصلبة وزراعة الأراضي بالنباتات والأشجار الحرجية وتأهيل الينابيع</p>	<p>المخرج رقم 6: زيادة فرص إدراج الدخل والتشغيل</p>
--	-------------------------------------	---	--	---



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

<p>■ زيادة بنسبة 25% في عدد العملاء المستفيدين من محافظات القروض لدى مؤسسات الإقراض الصغير</p> <p>■ متوسط حجم القروض التي تقدمها مؤسسات الإقراض الصغير يصبح أكثر قرباً لمستوى الفقر</p>	<p>3.000.000</p>	<p>1-7 تحسين القدرات ومهارات الأعمال لدى الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص</p> <p>2-7 تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الأهلية المختصة ومؤسسات الإقراض الصغير وتأسيس آليات للتحويل</p>	<p>1-7 تمتين الممارسات المؤسسية لمقدمي الخدمات والحكومة والمؤسسات الأهلية ومؤسسات الإقراض الصغير لتنفيذ تدخلات مستدامة لصالح الفقراء</p> <p>2-7 مأسسة آلية للممارسات الرشيدة والحد من الفقر بشكل مستدام</p>	<p>المخرج رقم 7: تمتين القدرات اللازمة لتقديم خدمات مالية تركز على الفقر</p>
---	------------------	--	---	--

6. الهدف المحدد رقم 2: تحسين عملية تطوير مؤسسات تتسم بالكفاءة والمساءلة

أعطت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 الأولوية لتعزيز المؤسسات الحكومية والحكم المحلي ونظام العدل. وقد قلصت السلطة الفلسطينية العمالة في القطاع العام، أما الجهود المركزة فتتوجه نحو الإصلاح والاستقرار المالي. كما وأحرزت تقدماً نحو تحسين القانون والنظام وأنشأت سلسلة من الإصلاحات في الإدارة المالية العامة.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، من خلال هدفه الثاني، وبالاتفاق مع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، من أجل تحسين تطوير مؤسسات تتسم بالكفاءة والمساءلة على كل من المستوى المحلي والإقليمي والوطني. يتعامل البرنامج مع أولويات الأذرع الثلاثة للحكومة: التنفيذي والتشريعي والقضائي. وإلى جانب ذلك، سيقوي البرنامج العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك وسائل الإعلام. وتبعاً لذلك، سيعمل البرنامج على تطوير محفظة مشاريع لدعم الحكم تساهم في تعزيز القدرة على صياغة السياسات الوطنية بناءً على الشراكات والتشارك في المسؤوليات.

سيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني لتحقيق هدفه الثاني من خلال الغايتين البرامجيتين التاليتين:

1. سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على تمتين المشاركة الشاملة للجميع من خلال تحسين قدرة المواطنين على التأثير في السياسات والأنظمة والممارسات العامة. سيساعد ذلك على إزالة العوائق التي تمنع الفئات المهمشة (النساء، الشباب، الفقراء)، تحديداً، من معرفة حقوقهم والتزاماتهم المدنية والانخراط فيها.

في نطاق تعزيز المشاركة الشاملة للجميع، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على تمتين القوانين والعمليات والمؤسسات الانتخابية من خلال تطوير قدرات لجنة الانتخابات المركزية ومؤسسات المجتمع المدني الرئيسية التي تدعم اللجنة من خلال التوعية المدنية وبرامج تثقيف الناخبين.

سيحسن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني قنوات الاتصال التفاعلي التي تعزز المساءلة والشفافية والوصول إلى المعلومات. إن هناك أهمية كبيرة للوصول إلى المعلومات بحد ذاته ولتدفق المعلومات بين جمهور الناخبين والسلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني. وسيقوي البرنامج قدرة المؤسسات على التوعية حول الحق في المعلومات وسيعزز آليات التواصل من خلال دعم تطوير برنامج وطني لاستراتيجية الحكم الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصال لصالح التنمية.

2. سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على تمتين مؤسسات الحكم القادرة على الاستجابة من خلال تطوير القدرات، بحيث يتم تحسين القدرات الفنية والوظيفية على المستوى التمكيني والتنظيمي



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

والفردية، مع التركيز على القيادة، والمساءلة، والإصلاح المؤسسي والحوافز، والتعليم والتعلم. يعد الإصلاح والتطوير المؤسسي ضمن أبرز أولويات السلطة الفلسطينية من أجل صياغة السياسات والاستراتيجيات والأنظمة العامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، ومن أجل تقديم الخدمات لجميع القطاعات. وسيساهم البرنامج، على مستوى الحكم المحلي، في تحسين اللامركزية المالية والإدارية وتطوير قدرات وزارة الحكم المحلي ووحدات الحكم المحلي بغية تحسين مستوى كفاءتها وفعاليتها في إدارة الموارد والمشاريع وفي تقديم الخدمات لجمهورها.

سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على تحسين ممارسات الجهاز التشريعي والهيئات المنتخبة محلياً لتمثيل مصالح المواطنين. إن تقوية الأدوار التمثيلية والتشريعية والرقابية الأساسية للجهاز التشريعي والروابط بين المسؤولين وناخبيهم تعد من العوامل الأساسية لضمان التمثيل الفعال لاحتياجات المواطنين وحقوقهم. إلى جانب ذلك، سيقدم البرنامج الدعم الفني لتطوير قدرات المجموعات البرلمانية والبرلمانيين وطاقمهم المساند في مجال صياغة التشريعات ومراجعتها وإقرارها، وفي أداء الوظائف الرقابية على الفرع التنفيذي بما يضمن وجود نظام من الشفافية والمساءلة المتبادلة والنزاهة.

سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على تحسين نظم العدالة وسيادة القانون وتيسير الوصول إليها. سيجري تقديم الدعم لهذا القطاع من خلال مؤسسات مختلفة وفي تنسيق وثيق مع الأطراف الرئيسية ذات الشأن. وسيولي البرنامج اهتماماً خاصاً لتطوير القدرات البشرية والمؤسسية وسيدعم وضع سياسة عامة لهذا القطاع، وتحديد الأولويات والغايات، ومراجعة الإطار التشريعي العام ومجالات تفويض المؤسسات، وبناء المحاكم ومراكز الاحتجاز.

الهدف المحدد رقم 2:

تحسين عملية تطوير مؤسسات تتسم بالكفاءة والمساءلة

النتيجة رقم 2
تمتين مؤسسات الحكم القادرة على
الاستجابة

النتيجة رقم 1
تمتين المشاركة الشاملة للجميع

المخرج رقم 4:
تمتين قدرات وأداء الفرع
التنفيذي للسلطة على كافة
المستويات في مجالات الإدارة
العامة وتقديم الخدمات الاجتماعية
والحكم المحلي

المخرج رقم 1:
تحسين قدرة المواطنين على التأثير
في السياسات والأنظمة والممارسات
العامة

المخرج رقم 5:
تحسين ممارسات الهيئات
التشريعية والهيئات المنتخبة
محلياً لتمثيل مصالح المواطنين

المخرج رقم 2:
تمتين القوانين والعمليات
والمؤسسات الانتخابية

المخرج رقم 6:
تحسين نظم العدالة وسيادة
القانون وتيسير الوصول إليها

المخرج رقم 3:
تحسين قنوات الاتصال التفاعلي
لتعزيز المساءلة والشفافية
والوصول إلى المعلومات

جدول النتائج: الهدف المحدد رقم 2

تحسين عملية تطوير مؤسسات تتسم بالكفاءة والمساءلة

المؤشرات الرئيسية	غايات الموارد (US\$)	الأنشطة المتوسطة المدى 2009-2011	الأنشطة القريبة المدى 2008	المخرجات
النتيجة رقم 1: تمتين المشاركة الشاملة للجميع				
<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد فعاليات التوعية (ورش عمل وتدريب) ▪ نسبة الناخبين / النساء والرجال المسجلين ▪ نسبة مقاعد المجلس التشريعي التي تشغلها نساء ▪ عدد المقاعد التي تشغلها نساء في السلطات المحلية والمجالس المحلية ▪ عدد المقاعد التي تشغلها نساء في المناصب الحكومية (مثل رؤساء دوائر، ووكلاء وزارات، ووزراء) ▪ عدد ممثلي الأقليات في المجلس التشريعي 	4.000.000	<p>1-1 رفع وعي المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم</p> <p>2-1 تحليل وإزالة العقبات أمام المشاركة الشاملة للفئات السكانية المهمشة، بما في ذلك النساء والشباب والفقراء</p> <p>3-1 تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على تعزيز المشاركة الشاملة للجميع</p> <p>4-1 أداء منظمات المجتمع المدني لوظائف الرقابة على الفرع التنفيذي لضمان وجود نظام من الشفافية والمساءلة المتبادلة والنزاهة</p>	<p>1-1 رفع وعي المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم</p> <p>2-1 تحليل وإزالة العقبات أمام المشاركة الشاملة للفئات السكانية المهمشة، بما في ذلك النساء والشباب والفقراء</p> <p>3-1 تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على تعزيز المشاركة الشاملة للجميع</p> <p>4-1 أداء منظمات المجتمع المدني لوظائف الرقابة على الفرع التنفيذي لضمان وجود نظام من الشفافية والمساءلة المتبادلة والنزاهة</p>	المخرج رقم 1: تحسين قدرة المواطنين على التأثير في السياسات والأنظمة والممارسات العامة

<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد الاستشارات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ▪ عدد وثائق تطوير وتحليل السياسات والاستراتيجيات 				
<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد طاقم لجنة الانتخابات المركزية الذين يتم تدريبهم ▪ عدد مؤسسات المجتمع المدني التي يتم تدريبها ▪ إقامة انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في نطاق الإطار الزمني المحدد لها عبر مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ▪ مراقبة الانتخابات بفاعلية وكفاءة 	1.500.000	<p>1-2 تطوير قدرات لجنة الانتخابات المركزية</p> <p>2-2 تطوير قدرات مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية التي تدعم لجنة الانتخابات المركزية من خلال الانتخابات</p> <p>2-3 دعم تنسيق المساعدات الانتخابية لتعزيز إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة</p>	<p>1-2 تطوير قدرات لجنة الانتخابات المركزية ومؤسسات المجتمع المدني الرئيسية التي تدعم اللجنة من خلال الانتخابات</p> <p>2-2 دعم تنسيق المساعدات الانتخابية لتعزيز إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة</p>	<p>المخرج رقم 2: تمتين القوانين والعمليات والمؤسسات الانتخابية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد فعاليات التوعية ▪ عدد بوابات الحكم الإلكتروني/ بوابات الإدارة ▪ توفر البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات 	4.000.000	<p>1-3 تطوير استراتيجية وطنية للحكم الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية</p> <p>2-3 مراجعة النظم المؤسسية القائمة ومجريات العمل والوظائف، وتنظيمها في خدمة استراتيجية الحكم الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية</p>	<p>1-3 رفع الوعي حول كيفية تقييم واستخدام المعلومات لتحسين صنع القرار والقيادة</p> <p>2-3 رفع الوعي حول طريقة وإمكانات استخدام الحكم الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية</p>	<p>المخرج رقم 3: تحسين قنوات الاتصال التفاعلي لتعزيز المساعدة والشفافية والوصول إلى المعلومات</p>

<p>والاتصالات</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد المستخدمين النشطين لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية والحكم الإلكتروني ▪ عدد أدوات الاتصال الموفرة/المتاحة ▪ مدى توفر المعلومات للجمهور العام ▪ مستوى جودة التقارير الإعلامية ▪ عدد شبكات الإنترنت والمواقع الإلكترونية في نطاق مؤسسات الحكومة 		<p>3-3 إعادة تصميم مجريات العمل المؤسسية انسجاماً مع استراتيجية الحكم الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية</p> <p>4-3 تأسيس النظم الوطنية للحكم الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية تدعياً لمجريات العمل التي جرت إعادة تصميمها</p> <p>5-3 تحسين القدرات في مجال الحكم الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية</p> <p>6-3 تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتنفيذ الحكم الإلكتروني الفعال</p>	<p>3-3 بدء عملية تطوير استراتيجية وطنية للحكم الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية</p>	
النتيجة رقم 2: تمتين مؤسسات الحكم القادرة على الاستجابة				
<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد مهام وتقارير المتابعة المؤسسية ▪ عدد تقييمات القدرات والاحتياجات ▪ عدد المؤسسات التي أعيد تكييفها 	75.000.000	<p>1-4 دعم تطوير السياسات والاستراتيجيات والخطط والأطر القانونية والمعارية</p> <p>2-4 دعم تقييم القدرات والاحتياجات الوطنية والتحليلات والمراجعات المؤسسية</p> <p>3-4 دعم تنفيذ ومتابعة وتقييم استراتيجيات تطوير القدرات مع التركيز على القدرات الوظيفية والفنية على مستوى</p>	<p>1-4 دعم تطوير السياسات والاستراتيجيات والخطط والأطر القانونية والمعارية</p> <p>2-4 دعم تقييم القدرات والاحتياجات الوطنية والتحليلات والمراجعات المؤسسية</p> <p>3-4 دعم تنفيذ ومتابعة وتقييم استراتيجيات تطوير القدرات مع التركيز على القدرات</p>	<p>المخرج رقم 4: تمتين قدرات وأداء الفرع التنفيذي للسلطة على كافة المستويات في مجالات الإدارة العامة وتقديم الخدمات الاجتماعية والحكم المحلي</p>



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

<ul style="list-style-type: none">▪ نسبة الطاقم المزودبالقدرات الوظيفية المطلوبة▪ عدد الكتيبات والأدلة▪ عدد الأطر المعيارية والقانونية▪ عدد وثائق السياسات والاستراتيجيات والخطط▪ تطوير وتحديث مؤشرات الأداء▪ تصورات الجمهور العام حول أداء المؤسسات		<p>المؤسسات والبيئة التمكينية</p> <p>4-4 دعم تأسيس البنية التحتية والنظم اللازمة التي تمكن الطاقات من أداء الوظائف المطلوبة</p>	<p>الوظيفية والفنية على مستوى المؤسسات والبيئة التمكينية</p> <p>4-4 دعم تأسيس البنية التحتية والنظم اللازمة التي تمكن الطاقات من أداء الوظائف المطلوبة</p>	
<ul style="list-style-type: none">▪ عدد المسؤولين المنتخبين والطاقم المساند الذين يتم تدريبهم▪ عدد جلسات الاستماع والاستشارات العامة▪ عدد مسودات المشاريع المطروحة والخاضعة للنقاش والمقرة▪ تصورات الجمهور العام حول الأداء التشريعي	1.500.000	<p>1-5 تطوير قدرات المجموعات البرلمانية والبرلمانيين وطاقمهم المساند لأداء وظائفهم في مجال:</p> <p>(أ) صياغة التشريعات ومراجعتها وإقرارها،</p> <p>(ب) أداء الوظائف الرقابية على الفرع التنفيذي بما يضمن وجود نظام من الشفافية والمساءلة المتبادلة والنزاهة</p> <p>2-5 تعزيز آليات للتمثيل المنصف والاستشارات وجلسات الاستماع العامة</p>	<p>1-5 تطوير قدرات المجموعات البرلمانية والبرلمانيين وطاقمهم المساند لأداء وظائفهم في مجال:</p> <p>(أ) صياغة التشريعات ومراجعتها وإقرارها،</p> <p>(ب) أداء الوظائف الرقابية على الفرع التنفيذي بما يضمن وجود نظام من الشفافية والمساءلة المتبادلة والنزاهة</p> <p>2-5 تعزيز آليات للتمثيل المنصف والاستشارات وجلسات الاستماع العامة</p>	<p>المخرج رقم 5: تحسين ممارسات الهيئات التشريعية والهيئات المنتخبة محلياً لتمثيل مصالح المواطنين</p>



United Nations Development Programme
Programme of Assistance to the Palestinian People
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

▪ عدد مسؤولي الفرع التنفيذي الذين يستدعيهم البرلمان للاستجواب				
▪ عدد المحاكم التي يتم تزويدها بنظام أتمتة ▪ عدد المحاكم الفاعلة ▪ عدد المحامين والقضاة وممثلي الادعاء الذين يتم تدريبهم ▪ عدد القضاة لعدد السكان ▪ عدد القضايا الجنائية التي يتم النظر فيها	4.000.000	1-6 تطوير قدرات وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ومكتب المدعي العام 2-6 تمثين قدرات المؤسسات لتعزيز وتدعيم سيادة القانون	1-6 تطوير قدرات وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ومكتب المدعي العام 2-6 تمثين قدرات المؤسسات لتعزيز وتدعيم سيادة القانون	المخرج رقم 6: تحسين نظم العدالة وسيادة القانون وتيسير الوصول إليها

7. الشراكات التمويلية

منذ العام 1993، اختار مجتمع المانحين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني كأحد أهم شركائه الموثوقين في تنفيذ الأنشطة التنموية في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وتعتبر سرعة استجابة البرنامج ومرونته وشفافيته وعلاقاته القوية مع السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني ووكالات الأمم المتحدة الأخرى من أبرز الأسباب وراء علاقاته الجيدة مع مجتمع المانحين.

وقد اعتمد البرنامج تقليدياً على بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في توفير الدعم المالي، ولكنه يسعى في الأعوام الأخيرة إلى تنويع مصادر تمويله لتشمل مجالاً واسعاً من المانحين، فيما تأتي اليابان في مقدمة المانحين من ناحية حجم التمويل، إذ بلغ مجموع مساهماتها 220 مليون دولار أمريكي منذ العام 1993. وكما يظهر في الرسم البياني أدناه، تتضمن قائمة كبار المانحين الآخرين كلاً من: الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وألمانيا والبنك الإسلامي للتنمية واليابان واللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والعديد غيرهم.

كثيراً ما يستكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني الموارد المالية المقدمة من المانحين الثنائيين وغيرهم بإضافة موارده الخاصة لتعزيز ضمان الجودة والكفاءة في التنفيذ. وقد كان من شأن استخدام البرنامج الخلاق والحيوي للأموال المخصصة من الموارد المحورية (TRAC funds) أن مكنته من التجاوب بشكل فوري ومرن مع الأولويات في مختلف القطاعات التي تؤدي في النهاية إلى تمكين عملية التنمية المستدامة.

